القوات الدولية في الجنوب . هل سيكون دورها القادم حماية مستعمرة « لبنان الحر » على الحدود؟

بعد تجديد متردد

هل سيتغير دور قوات الطوارئ بعد "كامب ديفيد"

يوم الاثنين الماضي في ١٨ ايلول ، اتخذ مجلس الامن قراره بالتجديد لبقاء قوات الطوارىء الدولية في لبنان اتى استجابة للطلب الرسمي اللبناني واستمرارا في الابقاء على « وظيفة » هذه القوات ؟ ام ان الساحة اللبنانية ستحظى بقسط من « الدفع » الاميركي العام الذي بدأ بعد انتهاء قمة كمب دايفيد ؟ وفي هذه الحال ، وبعد التوقيع على اتفاقيتي كمب دايفيد ، والاعلان عن الاهتمام الاميركي الشديد بالوضع في لبنان ، هل ان مرحلة « ما بعد كمب دايفيد » ستفتتح في الجنوب ، عن طريق القوات الدولية بعد ان حدد بغاؤها ورسم لها دورا يتجاوز دورها السابق ؟

ان عودة سريعة الى ظروف تواجد قوات الطوارىء الدولية في لبنان ، تساعد على الاحاطة باهمية الدور الذي تلعبه ، وفائدته بالنسبة لاطراف عدة ، في مقدمتها السلطة اللبنانية ، واسرائيل ، والولايات المتحدة الاميركية .

فبعد الغزو « الاسرائيلي » لجنوب لبنان ، الذي بدأ في ١٣ اذار من هذا العام ، كان على قوات العدو الغازية ان تمضي تسعة ايام طويلة من المقاومة الصلبة من قبل القوات المشتركة ، قبل ان تصل الى شمال الليطاني .

خلالها ، دارت « مقاومة » السلطة اللبنانية رسميا في تكرار نحيب ممل الرتابة وفي تكثيف نشاط دبلوماسي خبيث ، تمثل كما هو عادة ، في الانبطاح على اعتاب هيئة الامم المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ومجلس الامن ، وتسخير كافة «الصداقات الدولية» ، لاخراج المعتدي الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية ، لكن مع طروحات سرية تقدمت بها « لمن يهمه الامر » لاقتناص المناسبة والعمل على تطهير الجنوب من قوات المقاومة الفلسطينية .

ولم تكن الولايات المتحدة الاميركية في حاجة للتمعن في التهافت اللبناني ، فسرعان ما انعقد مجلس الامن ، واتخذ بناء على مبادرة اميركية القرارين رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ اللذين ينصان على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجنوب وتسليم المنطقة الى قوة طوارىء دولية تضم ٦٠٠٠ رجل مهمتها الاساسية الوقوف بوجه اي قوة معادية لاسرائيل على الشريط الجنوبي وفرض هيمنتها عليها تمهيدا لاعادة السلطة اللبنانية لتسلم الجنوب رسميا ، وتم الاتفاق سرا على ان تكون هذه التجربة امتحانا قد يطبق في حال نجاحه في كافة المواقع التي تسيطر عليها المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

لكن « اسرائيل » التي لا تثق اصلا بقدرة الدولة اللبنانية على ضبط الجنوب ، كما لا تكتفي ، عادة ، بمجرد ضمانات اميركية ، اتمت انسحابها الجزئي في ١٣ حزيران الماضي ، وسلمت الاراضي الحدودية الى عميلها سعد حداد وزميله الشديق بدل تسليمها الى قوات الطوارىء الدولية التي كان رجالها يتابعون وصولهم الى بيروت مرتدين بدلات قتال لكنها نظيفة ومكوية ومتمنطقين بسلاح متنوع حديث .

ولم يزعج قوات « السلام » الدولية عدم تسلمها الاراضي ، التي هي الاساس في مهمتها ، بل ازعجها « التسلل » الفلسطيني الى مواقعه على الشريط الحدودي ، وبات ظاهرا ان هذه القوات مفتوحة الشهية لتصعيد احتكاكها بالمجموعات الفلسطينية « المتسللة » وصولا الى تطهير فعلي للجنوب من جيوب المقاومة . اهم هذه الاشتباكات كانت تلك التي خاضتها الكتيبة الفرنسية في صور .

■ موقف السلطة

ماذا فعلت سلطة اللاموقف ، او سلطة المتفرج الخبيث ؟ ... لقد كثفت تحركها على خطين :

الاول : عقد سلسلة اجتماعات مع المقاومة الفلسطينية ، ويقال في هذا المجال ان الاجتماعات ادت الى تعهد قدمه ياسر عرفات الى رئيس الحكومة سليم الحص بايقاف « التسلل » ومنع المظاهر المسلحة (اتفاقية الدوحة) .

والثاني : هو اتصالات مع اسرائيل عبر اميركا ، للكف عن دعمها لسعد حداد حتى لا يظهر اقوى من السلطة ، واردفت ذلك بتصريح علني بشرعية سعد حداد لاظهار « حسن نيتها » .

وزادت السلطة من « زخم » موقفها باعلان « حردها » واستنكافها عن ارسال جيشها النظامي الى الجنوب قبل تنفيذ القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ .

وادى تدخل فالدهايم واميركا ، عبر سفيرها باركر ، الى ثني السلطة عن موقفها هذا ، وكان مغطس كوكبا ، وتبعه العتب الرسمي اللبناني على الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي ادى الى قبول اسرائيل بعبور الجيش اللبناني لكن بشروط مهينة جدا ، لم تستطع دولة الياس سركيس حتى ، القبول بها . فعقد مجلس الوزراء العزم ، واتخذ « قرارا رسميا » بالدخول الى الجنوب ... بعد توفير الفرصة لذلك (!)

ومنذ مطالع آب ، كان مأزق كوكبا يزيد في حجم تواجد قوات سعد حداد ويؤكد شرعيتها وباتت تسمى بـ « قوات الامر الواقع » بشكل يوحي وكأن على الجميع القبول بها والتعامل معها ... من اسرائيل الى اميركا الى الدولة اللبنانية .

صارت « البوابات الطيبة » بوابات رسمية وصار الشديق آمرا عسكريا فعليا ، وانفضح بشكل فاقع العلاقة مع اسرائيل التي نسجتها « الجبهة اللبنانية » وقوات « الامر الواقع » .

وكانت الدولة تقابل ضغط الحركة الوطنية اللبنانية المترادف مع الضغط الفلسطيني والضغط السوري ، لنزع الشرعية عن الخائن حداد ومحاكمته بالماطلة والتسويف وهي تعمد من جهة اخرى الى تكثيف نشاطها من اجل التجديد لقوات الطوارىء الدولية بحجة انها لم تنفذ مهمتها بعد ...

والسلطة عندما اعلنت « نزع شرعية » (في رسالة موجهة الى مجلس الامن (!)) الحداد ، كان الامر يكاد يصل حدود النكتة ... فقد كانت تعرف يومها انه في الاشرفية ينسق مع بشير الجميل وعددا من كبار ضباط الجيش اللبناني من اجل اعلان اراضيه في الجنوب نواة لـ « لبنان حر » ، صهيوني شكلا ومضمونا .

في ١٨ ايلول جدد مجلس الامن لقواته اربعة اشهر بعد معارضة فرنسية لم تكتمل ، وفي اطار اعلان نتائج قمة « كامب ديفيد » .

هل تكتفي اميركا واسرائيل ، من توظيف القوات الدولية في الجنوب لمتابعة الابقاء على الوضع الراهن ام ان الاحتمال لاعلان تقسيم لبنان بدءا من الجنوب امر وارد على ان تتدخل القوات الدولية لحماية مستعمرة « الحرة » ؟ فيتحقق بذلك التخوف من ان يكون لبنان الساحة الاساسية التي من خلالها سيجري تطويع معارضي « الحل » الراهن .

غسان تويني ، مندوب لبنان في الامم المتحدة ، قال مساء الاربعاء الماضي في ٢٠ ايلول : انه بعد التجديد لقوات الطوارىء الدولية اصبح هناك امران مطروحان :

١ - تأكيد استقلال لبنان وحدوده .

٢ - لم تعد الازمة اللبنانية صورة عن ازمة الشرق الاوسط ، بل اصبحت تهدد هي بتفجير ازمة الشرق الاوسط .

... وعلى من سيتصدى ان ... يفهم ؟!!

محور "سركيس - بطرس"

يطلب تنازلات مقابل التجديد لقوات الردع العربية

في الظروف الراهنة يحاول الرئيس سركيس اخذ المبادرة ليس على صعيد حل الازمة اللبنانية واخراج البلاد من اجواء الحرب الاهلية ، بل لجهة تبني المشاريع الكفيلة بالحفاظ على « الجبهة اللبنانية » واستمرار مكاسبها السياسية على طريق استراتيجيتها الداعية للسيطرة على كل لبنان .

وموضوع التجديد للردع العربي وما يقال عن شروط واردة في « الخطة الامنية الرسمية » التي توقف البحث فيها بانتظار لقاء القمة اللبنانية - السورية التي ستعقد بعد مؤتمر الصمود والتصدي ، يبين المدى الذي قطعه محور سركيس - بطرس على طريق خدمة الفاشية والالتصاق بسياساتها .

مع اقتراب موعد انتهاء فترة قوات الردع العربية قانونيا على الساحة اللبنانية تصاعد الحديث حول التجديد لهذه القوات او عدمه . ودعا رئيس الجبهة الفاشية اللبنانية كميل شمعون الى خروج القوات السورية من لبنان وحذر السلطة الشرعية من طلب التجديد لهذه القوات . كما ارتفعت اصوات عديدة تطالب بالتجديد لهذه القوات طالما ان السلطة غير قادرة حتى الان على فرض سلطتها دون مساعدة قوات الردع العربية . ورغم انعقاد مجلس الجامعة العربية فالسلطة اللبنانية الفت طلب التجديد بل احتفظت بحقها في دعوته قبل انتهاء مدة هذه القوات . ورغم كافة التبريرات والتفسيرات المختلفة لموقف السلطة هذا بدا ان محور سركيس - بطرس يحاول الان تأمين مكاسب سياسية للجبهة الفاشية مقابل التجديد لقوات الردع العربية .

وحين اعتبرت بعض المصادر ان « التجديد لقوات الردع العربية اهم وادق قرار مطلوب من السلطة اتخاذه » ، تحركت هذه السلطة لعقد مساومة بين الفاشية اللبنانية وبين النظام السوري . فمقابل التجديد لقوات الردع العربية على النظام السوري ان يقبل بموضوعة الامن الذاتي للجبهة الفاشية أي ان يسحب قواته من المناطق التي تسيطر عليها الجبهة وأن يفتح حوارا معها عبر اجنحة « الحمائم » فيها بدل الصدام معها كما حصل خلال الاشتباكات الماضية .

واذا كانت السلطة الرسمية جادة في عملها لتأمين مثل هكذا تسوية مستعملة ورقة «التجديد» كضغط على النظام السوري للقبول بها ، فانها بالمقابل وحسب مصادرها « طلبت من قيادات سياسية وحزبية بارزة (من الجبهة الفاشية) عدم التضامن مع « القيادات المتطرفة » التي تدعو لاخراج القوات السورية ، والسلطة هي تحمي هذه الفئة وامتيازاتها . وان اعتماد سياسة التفهم والتفاهم والاقتناع هو السبيل الوحيد لجعل السلطات السورية تقدر وضع السلطة اللبنانية وتتجاوب مع مطالبها بعيدا عن الاجواء المشحونة بالتحدي والاستفزاز » . وهذا ما يفسر دعوة رئيس الجمهورية الياس سركيس للشيخ بيار الجميل من خلوة دير عوكر الاخيرة وعرض معه الخطة الامنية الرسمية في ١٩ - ٩ - ٧٨ ، وما تبعها من تصريح الجميل الذي لم يتوآفق تماما مع نداء شمعون باخراج القوات السورية من لبنان وعدم التجديد لها ، بل ترك المجال مفتوحا لهذا التجديد ضمن الشروط الفاشية . وهكذا تبرز اللعبة الفاشية الرسمية ومحاولة ابتزاز تراجع من النظام السوري لصالح الفاشية اللبنانية خاصة اذا ما تمت المقارنة بين التجديد الذي تم للقوات الدولية وبين ما يدور من تساؤلات وشروط حول موضوع التجديد لقوات الردع العربية .

وتتوقع مصادر حسنة الاطلاع كما قالت جريدة « النهار » البيروتية على ضوء هذا كله انه سيتم بالنتيجة التمديد للردع ولكن بشروط منها :

١ - خفض عدد القوة السورية التابعة لقوات الردع العربية في لبنان .

٢ - التمديد لثلاث او ستة اشهر على ان يكون التمديد الاخير .

٣- انسحاب الردع تدريجيا من كل المناطق وتجميعها في اماكن وثكنات بحيث تكون جاهزة للتدخل كقوة مؤازرة ومساندة عند الطلب .

٤ - الاتفاق على هذه الشروط قبل التقدم بطلب التمديد » .

ولكن وحسب هذه المصادر ايضا « فالسلطات السورية قد ترفض اي تمديد مشروط قبل التجديد » ، رغم انه لوحظ « ان الاسد في احاديثه الاخيرة اخذ يحصر حملته ويوجه انتقاداته الى بعض الميليشيات وليس كلها » .

قوات الردع العربية : ما هو مصيرها

ابعد من التجديد

وعلى ضوء هذه الصورة يصبح موضوع التجديد لقوات الردع العربية مرتبطا باصرار الفاشية اللبنانية بشقيها الرسمي وغير الرسمي على الاستمرار في مخططها واقتناص الفرص لمصلحتها في فرض سيطرتها على لبنان مستقبلا مستفيدة من الوضع العام القائم في المنطقة والدعم الرجعي الصهيوني الامبريالي ، طارحة موضوع التجديد لعقد مساومة في مصلحتها عبر امساكها به كورقة ضغط كونها تمثل الشرعية (لرئيس الجمهورية اللبنانية الحق في طلب التجديد او عدمه) ، ولهذا طلبت من النظام السوري عقد لقاء قمة سوري - لبناني قبل مؤتمر التصدي والصمود . ولكن النظام السوري الذي كان يترقب نتائج كامب ديفيد وما ستؤول اليه التسوية الاستسلامية وتفرضه من علاقات حذرة ودقيقة ، ابلغ السلطة اللبنانية الرسمية بارجائه لهذا اللقاء لانه منشغل بـ :

- معرفة نتائج كمب ديفيد وعقد مؤتمر التصدي والصمود .

وبهذه الحالة يبدو ان الساحة اللبنانية مثلما انتظرت مؤتمر كمب ديفيد ستنتظر ما سيسفر عنه مؤتمر التصدي والصمود حتى تتوضح معالم المرحلة القادمة التي يكون فيها موضوع التجديد لقوات الردع العربية مؤشرا لها وعلامة من علاماتها البارزة .